تقييم وتحليل أداء الصناعات التحويلية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

م.د. أحمد حسين محمد
جامعة الانبار – كلية التربية
أ.م.د. استبرق محمد عبدالله
أ.د. سلام خميس غربي
الجامعة العراقية – كلية الآداب

Evaluating and Analyzing the Performance of Manufacturing Industries in Iraq During the Period 2003–2021

Dr. Ahmed Hussen Mohamed
University of Anbar, College of Education
ed.ahmed.h@uoanbar.edu.iq
Dr. Istabraq Muhammad Abdullah
University of Iraqi - College of Arts
estabraq.m.abdullah@aliraqia.edu.iq
Dr. Salam Khames Gharbi
University of Iraqi - College of Arts
Salam_Gharbe@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث دراسة واقع القطاع الصناعي التحويلي في العراق من خلال تحليل وتقييم مؤشرات أداءه ومساهمته في الاقتصاد الوطني خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠٢١) , وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان وتحليل واقع القطاع الصناعي التحويلي وتحليل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي, والأسباب التي أدت الى تراجع مستويات مساهمته في النمو الاقتصادي, وقد توصل البحث الى عدة نتائج أهمها أن هناك انخفاض وتراجع في كفاءة اداء الصناعات التحويلية في العراق أدت الى تراجع مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الاجمالي ويمكن أن نعزو ذلك إلى ما أفزرته الظروف بعد سنة ١٩٩٠ من مشكلات عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي التي مر بها العراق والتي أدت الى ضعف الكفاءة الانتاجية للمشاريع الصناعية وتوقف الكثير منها عن الإنتاج كليا او جزئيا،فضلا عن سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣, وقد أوصى البحث بضرورة تأهيل وتطوير القطاع الصناعي، من خلال تحليل المشكلات والمعوقات التي واجهته خلال تلك الفترة ووضع الحلول المناسبة .

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية، الاداء الصناعي، التحليل الصناعي، الكفاءة الانتاجية، العراق.

Abstract

The research aims to study the reality of the manufacturing sector in Iraq by analyzing and evaluating its performance indicators and its contribution to the national economy during the period (2003-2021). The research adopted the descriptive analytical method to explain and analyze the reality of the manufacturing sector and analyze its contribution to the gross domestic product, and the reasons that led to the decline in its levels of contribution to economic growth. The research reached several conclusions, the most important of which is that there is a decrease and decline in the efficiency of the manufacturing industries in Iraq, which led to a decline in the contribution of the manufacturing sector to the gross domestic product. This can be attributed to the problems of political, security and economic instability that Iraq went through after 1990, which led to a decrease in the productive efficiency of industrial projects and the complete or partial cessation of production of many of them, in addition to the open door policy adopted by the state after 2003. The research recommended the need to qualify and develop the industrial sector, by analyzing the problems and obstacles it faced during that period and developing appropriate solutions.

Keywords: Manufacturing industries, Industrial performance, Industrial analysis, Production efficiency, Iraq.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تعد الصناعة التحويلية المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية والصناعية عبر أدائها ودورها الفاعل في تكوين الناتج المحلي، وتكمن أهميتها في دورها المؤثر في حماية الصناعة الوطنية عن طريق زيادة الصادرات، وتقليل الاستيرادات، فضلاً عن استيعاب الإعداد الهائلة من الأيدي العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي، وتعاني الصناعة التحويلية في العراق كثيراً من المشاكل والمعوقات التي سببت انخفاضاً شديداً في الأداء الاقتصادي من أبرزها : توقف معظم الخطوط الإنتاجية، وتقادم التكنولوجية المستخدمة فيها وتدمير البنى التحتية لهذه الصناعة، فضلاً عن المشاكل التمويلية جرّاء عدم توفر الثقة المطلوبة لدى المصارف التجارية؛ بسبب الخسائر التي تتعرض لها هذه الصناعة، وانخفاض أدائها الاقتصادي، وعدم توافر بيئة سياسية مستقرة، فضلاً عن المشاكل التي تتعلق بالقوانين والتشريعات، وعدم وجود رؤية إستراتيجية خاصة بالتنمية الصناعية تتلائم مع الواقع الصناعي في العراق، وبُغية الوقوف على واقع ومساهمات الصناعة التحويلية في العراق، وتحديد إستراتيجية إصلاحها والنهوض بها، ستعكف الصفحات اللاحقة في هذا البحث كل ذلك عبر محورين، الأول منها سيتناول واقع القطاع الصناعي بعد سنة ٢٠٠٣ بينما سيتناول المحور الثاني مساهمات الصناعة التحويلية في العراق من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي أظهرت تدني هذه المؤشرات إلى أدنى مستوياتها بسبب توقف المشاريع الصناعية بشكل تام تقريباً.

مشكلة البحث

ما هي الأسباب التي أدت الى ضعف اداء الصناعات التحويلية في العراق ,وضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ؟

فرضية البحث

في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق, يعاني قطاع الصناعة التحويلية من ضعف المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي, واخفاق الخطط والبرامج الحكومية في تأهيل ومعالجة التشوهات الهيكلية في بنية القطاعات الاقتصادية وذلك لعدة أسباب تأتي في مقدمتها سياسة الباب المفتوح النى اتبعتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ , وغياب العلاقة الترابطية بين القطاع العام والخاص, فضلا عن الفساد المالي والإداري في القطاع الصناعي العام وغياب النظرة الإستراتيجية من قبل الحكومة الى قطاع الصناعة التحويلية و ضعف الإدارة في القطاع الصناعي العام و ارتفاع تكاليف الإنتاج مع انخفاض الجودة بسبب تقادم المكننة وانتهاء عمرها الإنتاجي، مما يفقدها القدرة على امتلاك وفورات الحجم فضلاً عن هجرة الملاكان العلمية الصناعية .

هدف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :-

١. تحليل مؤشرات أداء القطاع الصناعي التحويلي في العراق ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (٢٠٠٣- ٢٠٢١)

٢. التعرف على التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في العراق بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص .

٣. تأهيل الصناعات التحويلية للقطاع الصناعي, وتحديد سبل النهوض بها من خلال الاستشراق المستقبلي لهذا القطاع.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كون قطاع الصناعة التحويلية ركيزة مهمة للاقتصاد الوطني, وان البرامج الحكومية بإمكانها العمل على تأهيل وتكييف الصناعات التحويلية بالاتجاه الذي يعمل على تحقيق واستدامة التنمية الصناعية، وانها تمتلك القدرة على نقل الاقتصاد الى انشطة ذات اسهامات مهمة في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن كونها مصدر مهم في خلق فرص العمل على مختلف المستويات .

منهجية البحث:-

من اجل اثبات فرضيات البحث وحل مشكلته وتحقيق اهدافه فقد اعتمد المنهج الوصفي التحليلي لبيان وتحليل واقع القطاع الصناعي التحويلي وتحليل مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي, والأسباب التي أدت الى تراجع مستويات مساهمته في النمو الاقتصادي.

حدود البحث:-

تتمثل الحدود المكانية للبحث في العراق والذي يقع ضمن منطقة الشرق الاوسط في القسم الغربي من قارة اسيا ، شاغلا القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، الذي ينحصر بين دائرتي عرض(٢٧-٢٩ و٢٣-٣٧) شمالا ، وبين خطي طول (٤٢-٣٨ و٤٥-٤٨) شرقا والذي يقع بين دائرتي عرض(٦-٢٩ و٢٧-٣٧) شمالا وبين خطي طول(٣٩-٣٨ و٣٦-٤٨) شرقا, تنظر الخريطة (١), أما الحدود الزمانية فتتحدد خلال المدة(٢٠٠٣- ٢٠٢١), وتلتزم حدوده الموضوعية بقطاع الصناعات التحويلية في العراق.

الخريطة(١) الموقع الجغرافي للعراق

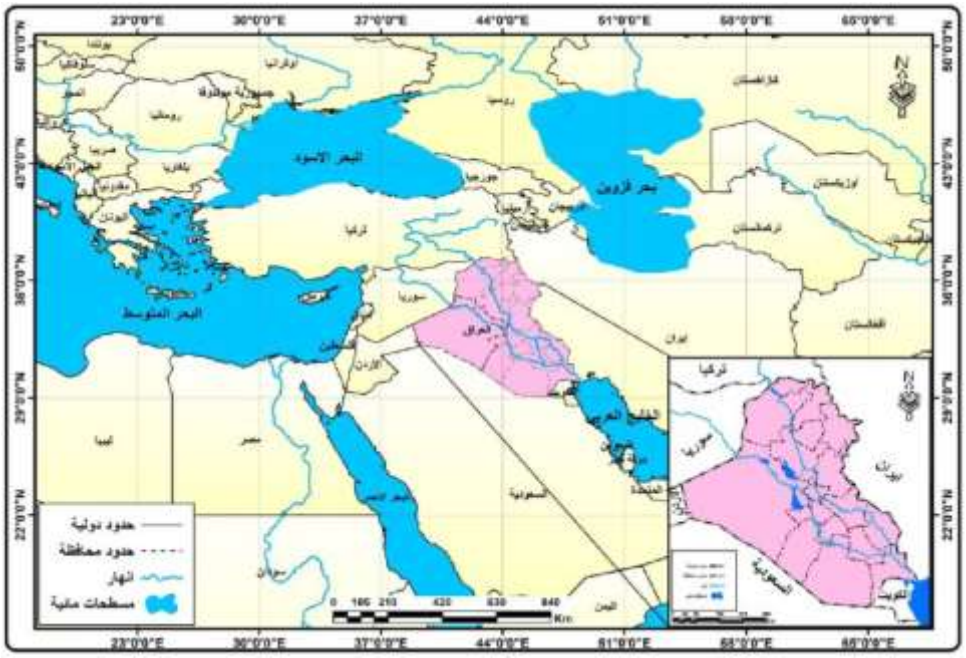

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس ١:١٠٠٠٠٠٠. ٢٠١٧.

هيكلية البحث:-

لغرض الإحاطة بموضوع البحث، تم تقسيم البحث إلى المستخلص ومقدمة وأربعة محاور وخاتمة ومقترحات. وبناء على ما تقدم, تحاول الدراسة تحليل البطالة المقنعة كمفهوم واسباب, فضلاً عن وتوزيعها مكانياً, سُبل معالجتها, وفق المحاور الاتية:-

أولاً: واقع الصناعة التحويلية في العراق .

ثانياً: مؤشرات أداء الصناعة التحويلية ونسبة الناتج المحلي للصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

اولا:واقع الصناعة التحويلية في العراق بعد سنة ٢٠٠٣.

إن الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة التي شهدها العراق على مدى العقود الماضية وما يحيط ببيئة أعمال النشاط الصناعي العام والخاص، كان لها انعكاساتها على الأنشطة الصناعية كافة، ذلك أن هذا القطاع أصبح يعاني من واقع متخلف يحد من نشاطه وقدرته على التطور في ظل تغيير البيئة الصناعية الدولية وبسبب الحروب المتعاقبة التي خاضها العراق والحصار الاقتصادي وما تلاها من احتلال أدت مجتمعة إلى استنزاف وهدر الموارد الاقتصادية وتحجيم الاستثمار وتوظيفه في عمليات تطوير وإدامة المنشآت لاسيما تلك التي توقفت كلياً أو جزئياً عن العمل بسبب التخريب والدمار والسلب الذي شهدته منشآت هذا القطاع (القريشي,٢٠١٠, ص٥٢)

لقد شهد قطاع الصناعة التحويلية بشكل عام تراجعا كبيرا نتيجة للعقبات والمعوقات التي خلفت اثاراً مدمرة على الاقتصاد العراقي، ويعزى هذا التراجع في قطاع الصناعة التحويلية الى عدة مشكلات ابرزها(الشاوي ومحمد, ٢٠١١,ص٨):

١ . أثر العقوبات الاقتصادية على امتداد ثلاثة عشر عاماً وكانت معوقاً رئيسياً على تطوير هذا القطاع وتحقيق استثمارات جديدة, وادخال وسائل انتاج حديثة وزيادة المعرفة والمهارة لدى العاملين, وقد انعكس اثر العقوبات ايضاً على الحاجة الى تطوير البنية التحتية الاقتصادية للبلد وتوسيعها .

٢ . تقادم وسائل الانتاج وانتهاء عمرها الانتاجي واندثار الكثير منها بسبب عدم توفر المواد الاولية وقطع الغيار التي تسوق من الخارج .

٣ . العجز في توفير الطاقة الكهربائية ادى الى تعطيل عملية الانتاج او انخفاض في الطاقة الانتاجية للمصانع في القطاع العام والخاص .

٤ . تعرض الكثير من المصانع والشركات في مختلف القطاعات الى اعمال السلب والنهب, وفقدان المعدات الاساسية لعملية الانتاج .

٥ . بعد عام ٢٠٠٣م اصبح البلد سوقاً رائجاً لاستقبال السلع والمنتجات من مختلف المصادر وبكفاءة متدنية وبأسعار منخفضة مما أثر سلباً على المنتج المحلي .

٦ . توقف عدد كبير من المصانع التابعة الى القطاع الخاص, واغلاقها بشكل نهائي بسبب سوء الظرف الامني وتعرضها للاستفزاز من قبل جهات متنفذة .

٧ . تدني مستوى الخبرة والكفاءة في التعامل مع الحداثة في حاجة المستهلكين المستمرة ومتطلبات السوق .

٨ . تعاني كثير من المصانع في القطاع العام من الترهل الوظيفي, والزيادة في اعداد العاملين خصوصاً بعد تشريع قانون اعادة المفصولين السياسيين الامر الذي ادى الى زيادة في التكاليف الصناعية بشكل عام .

٩ . الفساد المالي والاداري الذي ينخر الكثير من المؤسسات الحكومية, وتصدي العناصر غير كفؤة لقيادة الشركات والمصانع بدعوى المحاصصة, والتواطؤ في التعاقد مع جهات معينة دون اخرى من اجل مكاسب شخصية وفئوية وحزبية .

المؤشرات الخاصة

ثانياً: مؤشرات أداء الصناعة التحويلية ونسبة الناتج المحلي للصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١). :-

١- **مؤشرات أداء المنشأت الصناعية (٢٠٠٣-٢٠٢١)** في العراق

ان معرفة واقع الصناعة التحويلية في العراق، يتطلب الوقوف على مستوى أداء الصناعة التحويلية وأبرز مؤشرات تطورها، بهدف معرفة مسار هذه الصناعة وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجهها، وعلى هذا الأساس سيتم تناول مؤشرات قطاع الصناعة التحويلية وكما يأتي:-

أ- **مؤشرات أداء المنشأت الصناعية كبيرة الحجم.**

بالرغم من التوجهات الحكومية لإتباع آلية نحو تأهيل وتطوير المشروعات الحكومية في إطار المنهاج الاستثماري و بسبب عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي , فضلاً عن تدني – أن لم نقل انعدام – القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الوطنية في مواجهة مثيلاتها الأجنبية التي غزت السوق العراقية , في ظل حالة الانكشاف التجاري, الأمر الذي أثر سلباً في مؤشرات الأداء للمنشأت الصناعية الكبيرة , ولمعرفة واقع أداء المنشأت الصناعية الكبيرة وأهميتها النسبية للاقتصاد لابد من معرفة مؤشرات الأداء ومعدلات النمو فيها للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) وكما في الجدول (١) ومن خلاله يمكن تثبيت مجموعة من الملاحظات والتي يمكن اجمالها كالأتي:

المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦):

يمكن تلمس تطور عدد المنشآت الصناعية الكبيرة الحجم في العراق من خلال النظر الى معطيات الجدول (١)، حيث انخفض عدد المنشآت من (٤٤٨) منشأة عام (٢٠٠٣) الى (٤١١) منشأة عام (٢٠٠٦) وبانخفاض قدرة (٣٧) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠.٠٣٥٢٤١٪) وجاء هذا الانخفاض الى تدمير البنى التحتية للاقتصاد

العراقي وعدم توفر المواد الاولية لاستمرار هذه المنشآت، على عكس اعداد العمال والتي ازدادت بوتيرة متزايدة، اذ يلاحظ ازدياد عدد العاملين في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) من (١٠٧٢٩٠) الف عامل (٢٠٠٣) الى (١٦٦٢٤٥) الف عامل للعام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠.١٢٨٦١٩٪) وللمدة نفسها وبزيادة قدرها (٥٨.٩٥٥) الف عامل وسبب هذه الزيادة هي محاولة الدولة زيادة التشغيل للقضاء على البطالة مما ادى الى حدوث بطالة مقنعة في هذه المنشآت وعلى ذات السياق زادت اجور ورواتب العمال وذلك للمدة من (١٧٩٦٨٥.٧٦) مليون دينار عام (٢٠٠٣) الى (٧٢٠٦٠٥) مليون دينار عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠.٤١٥١)، اما فيما يتعلق بقيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج فنلاحظ ان معدل النمو للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) بلغ (٠.٣٨١٤%)(٠.٣٦٧٦%) على التوالي نتيجة زيادة الانتاج وبوتيرة متصاعدة من (٤٥٨٣٦٦١) و(٢٩١١٦٤٥) مليون دينار عام (٢٠٠٣) الى (١٦٦٩٣٩٩) و(٨١١٦٦١) مليون دينار للعام (٢٠٠٦) وهذا الأمر ينطبق مجموع المبيعات التي حققت معدل نمو (٠.٣٦٧٦٪) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦), ونتيجة للظروف الاقتصادية والمتمثلة بدمار البنية التحتية وغلق العديد من المشاريع وارتفاع تكاليف الانتاج والضروف الامنية , انخفضت القيمة المضافة من (1672016) مليون دينار عام (٢٠٠٣) الى (857738) مليون دينار عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو سنوي سالب قدرة (0.1536-%).

المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) :

يلاحظ خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) ان عدد المنشآت شهد ارتفاعاً ملحوظاً في نهاية المدة فبلغ (٥٠٠) منشأة عام (٢٠١٠) بعد ان كان (٤٢٣) منشأة لعام (٢٠٠٧) محققاً معدل نمو سنوي مركب قدره (٠.٠٦٠٠١٢٣٪) وبزيادة قدرها (٧٧) منشأة

وجاءت هذه الزيادة نتيجة اعادة تأهيل العديد من المنشأة واعادتها الى العمل بعد ان طال العديد منها التدمير والخراب خلال المدة السابقة، وهكذا الحال بالنسبة لاعداد العمال واجورهم والتي ازدادت وبمعدلات نمو سنوي موجبة (٠.٠٩٦٣٢٦٪) و (٠.٢٤٨٦٪) وعلى التوالي.

لنفس المدة شهدت قيمة الانتاج تحسناً وان كان متذبذباً في نهاية المدة حيث ارتفعت قيمة الانتاج من (١٨١٦٣٨٢) مليون دينار عام (٢٠٠٧) لتصل الى (٣٥٦٣٠٧٦) مليون دينار عام (٢٠١٠) وبمعدل نمو سنوي قدره (٠.١٨٣٤٪) وجاء هذا التذبذب نتيجة تذبذب اسعار عوامل الانتاج عالمياً.

اما بخصوص التطور الحاصل بمجموع المبيعات وقيمة مستلزمات الانتاج للمدة (٢٠٠٧– ٢٠١٠) فقد ارتفعت هذه المؤشرات من (١٦٠٤٨٥٠١٠٤) و (٨٢٨٥٩٨) مليون دينار عام (٢٠٠٧) لتبلغ (٣٥٧٢٩٢١٢٦٠) و (١٦٧٧٥٥٠) مليون دينار وبالترتيب محققة معدلات نمو سنوي قدرها (٠.٢٢١٥٪) لمجموع المبيعات و(٠.١٩٢٨٪) لقيمة مستلزمات الانتاج للمدة المشار اليها, اما فيما يتعلق بالقيمة المضافة فقد شهدت ارتفاعا" هي الاخرى بتحقيقها معدل نمو سنوي قدرة (0.1754%).

ولاجمالي المدة (٢٠٠٣– ٢٠١٠) وعند مقارنة معدلات النمو السنوية ولجميع مؤشرات الاداء نجد ان هناك تذبذب حاصل في اقيامها نتيجة مجموع الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية التي يمر بها البلد ومنها تدمير البنى التحتية و اغلاق العديد من المنشأت بسب تدميرها وتذبذب في سعر الصرف هجرة الكفاءات،.....الخ هذا كله ادى الى انخفاض القيمة المضافة للناتج الصناعي لهذه المشروعات على الرغم من محاولتها استيعاب قدر كبير من العمالة.

المدة (٢٠١١- ٢٠٢١)

من خلال ملاحظة الجدول رقم ١ يتضح ارتفاع اعداد المنشات الصناعية بشكل ملحوظ للأعوام من ٢٠١١لغاية ٢٠١٣ فبعد ان كانت اعداد المنشات الصناعية عام ٢٠١٠ ٥٠٠ منشاة صناعية ازدادت الى ٦٥٧ منشاة عام ٢٠١٣ بزيادة قدرها ٥٧ منشاة كبيرة وهذا بحد ذاته يعد تحسن في اعداد المنشات الصناعية خلال ثلاثة سنوات ويعود سبب هذه الزيادة لى زيادة تاهيل مجموعة اخرى من المنشات الصناعية المتوقفة فضلا عن تأسيس مشاريع جديدة بعد الموازنة الكبيرة التي قرت خلال السنوات٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ الا انه من الملاحظ بان اعداد العاملين لم يزداد بالمقابل عام ٢٠١١ كون ان هذه المشاريع الجديدة لم تدخل حيز العمل

في تلك السنة الا انه ارتفع اعداد العاملين عام ٢٠١٢ ليصل الى (٢٠١٢٥٤ عاملا) عاملا بعد ان كان في ٢٠١٠ (١٨٩٠٠٤عاملا) وكذا الحال ينطبق بالنسبة للقيمة المضافة والتي ازدادت خلال السنوات من ٢٠١١الى ٢٠١٣ فبعد ان كانت القيمة المضافة عام ٢٠١٠ (١٨٨٥٥٢٧) مليون دينار ارتفعت الى (٢٦٩٤٤٦٥) مليون دينار عام ٢٠١٣ .

ومن خلال الاطلاع على الجدول (١) يلاحظ انخفاض اعداد المنشات الصناعية بعد عام ٢٠١٤ بشكل ملحوظ فقد انخفضت اعداد المنشات الصناعية الى ٦٠٩ و ٦٢١ و٥٥١ للاعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ على التوالي وهذا عائد الى الاحداث التي تعرض لها العراق عام ٢٠١٤ والمتمثلة بسيطرة الجماعات الارهابية على بعض المحافظات العراقية وما تلاه من عمليات التحرير لهذه المحافظات وتركيز الموازنات المالية للاغراض العسكرية وبالتالي توقف الكثير من المنشات الصناعية بسبب الوضع الامني الاستثنائي خلال تلك المدة , وهذا الامر ينطبق على اعداد العاملين والقيمة

المضافة , الا ان عمليات التحرير التي تمت سنة ٢٠١٧ وطرد الجماعات الارهابية واستقرار الوضع الامني والسياسي في العراق قد ظهر تاثيره بالنسبة لاعداد المنشات الصناعية والعاملين والقيمة المضافة , فقد ازادت اعداد المنشات الصناعية والعاملين عام ٢٠٢١ الى ٧٨١ منشاة صناعية بعدد عاملين ١١٥٨٦٩عاملا وبقيمة مضافة قدرها٤٠١٦٤٦٧ مليون دينار .

ب- مؤشرات أداء المنشآت الصناعية متوسطة الحجم.

تلعب المنشآت الصناعية متوسطة الحجم دوراً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية , لقدرتها على استقطاب اهتمام القطاع الخاص المحلي واستيعاب الأيدي العاملة , ومن (الجدول ٢) والاشكال يمكن ملاحظة مجموعة من النقاط ,والتي يمكن اجمالها بما يأتي :

المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٦) :

يمكن متابعة التطور الحاصل في مؤشرات اداء المنشآت الصناعية متوسطة الحجم من خلال متابعة البيانات الواردة في الجدول (٢)، اذ يلاحظ ان عدد المنشآت انخفض من (٧٨) منشأة عام (٢٠٠٣) الى (٥٢) منشأة عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (٠.١٩٠٧١-%) ويعزى هذا الانخفاض الى اغلاق العديد من المنشآت نتيجة الدمار الذي لحق بالبنى التحتية والعديد من المنشآت، والاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية التي مر بها البلد. وينطبق الشيء نفسه على اعداد العمال العاملين في هذه المنشآت حيث انخفض عدد العمال الى (٩٦٠) الف عامل عام (٢٠٠٦) بعد ان كان (١٣٩٢) الف عامل عام (٢٠٠٣) وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (٠.٠٨٨٧-%) وجاء هذا الانخفاض نتيجة توقف العديد من المنشآت عن العمل اما بسبب الدمار الذي لحق بها او غلق العديد من المنشآت نتيجة هجرة

رؤوس الاموال المحلية الى الخارج، في حين نجد ان اجور ورواتب العاملين ازدادت وبمعدل نمو قدره (٠.١٩٠٥٪) للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٦) لكنها جاءت بسبب التضخم الحاصل في البلد والذي ادى الى انخفاض قيمة العملة المحلية وعليه زادت الرواتب زيادة غير حقيقية.

(الجدول ١)

مؤشرات أداء المنشأت الصناعية الكبيرة الحجم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنة	عدد المنشآت (منشأة) (١)	أعداد العمال (الف عامل) (٢)	أجور ورواتب العمال (مليون دينار) (٣)	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (٤)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار) (٥)	القيمة المضافة (مليون دينار) (7=4-5)
٢٠٠٣	٤٤٨	١٠٧٢٩٠	١٧٩٦٨٦	٤٥٨٣٦٦١	٢٩١١٦٤٥	١٦٧٢٠١٦
٢٠٠٤	٤٨٦	١٣٩٩٨٠	٤٣٦٦٠٣	٨٥٧٠٩٩	٤٦٢٣٩٩	٣٩٤٧٠٠
٢٠٠٥	٤٥٢	١٤٢٨٦٨	٥٥٢٥٩٦	١١٤٣٩٥٨	٦١٤٠٢٨	٥٢٩٩٣٠
٢٠٠٦	٤١١	١٦٦٢٤٥	٧٢٠٦٠٥	١٦٦٩٣٩٩	٨١١٦٦١	٨٥٧٧٣٨
٢٠٠٧	٤٢٣	١٧٢٤٣٩	٧٣٤٠٢٤	١٨١٦٣٨٢	٨٢٨٥٩٨	٩٨٧٧٨٤
٢٠٠٨	٤٨٧	١٩٠٢٤٧	١٣٦٤٢٢٥	٢٦٣٦٤٤٩	١١٥٣٧٩٢	١٤٨٢٦٥٧
٢٠٠٩	٤٩٥	١٩٣٨٥١	١٨٦٠٠٦٤	٣٧١٦١٨٢	١٥٥٩٧٤٧	٢١٥٦٤٣٥
٢٠١٠	٥٠٠	١٨٩٠٠٤	١٧٨٤٣٨٦	٣٥٦٣٠٧٦	١٦٧٧٥٥٠	١٨٨٥٥٢٧
٢٠١١	٥٤٦	١٨٥٩١٣	١٨١١٦١٦	٤٢٧٧٢٧٣	١٨٠٠٥٦٣	٢٤٧٦٧١٠
٢٠١٢	٦٥٧	٢٠١٢٥٤	٢١١٣٦٧٤	٥١٦٤٩٠٤	٢٥٦٨٨٩٣	٢٥٩٦٠١١
٢٠١٣	٦٥٧	١٧٥٩٢٢	٢٠٩٥١٠٣	٥٥٧٣٩٧٥	٢٨٧٩٥١٠	٢٦٩٤٤٦٥
٢٠١٤	٦٠٩	١٣٠٤٨٧	١٤١٤٥١٤	٤٢٥١٨٥١	٢٠٣٣١٢١	٢٢١٨٧٣٠
٢٠١٥	٦٢١	١٢٩٢٢٤	١٣٠٧٤٣٦	٤٢٣٥٥٥٠	٢٢٧١٦٩١	١٩٦٣٨٥٩
٢٠١٦	٥٦٦	١١٧٠٢٠	١١٦٣٥٧٦	٤٩٦٩٢٣٣	٢٨١٠٠٢٦	٢١٥٩٢٠٧
٢٠١٧	٥٥١	١١٤٤٩٧	١٣٤٤٦١٩	٥٩٩٨٣٩١	٣٤٨٩٣٣١	٢٥٠٩٠٦٠
٢٠١٨	٦٠٠	١١٤٧٦٢	١٣٤٦٧٤٢	٧١٩١٣٢٩	٣٨٦٦٦٤١	٣٣٢٤٦٨٨
٢٠١٩						
٢٠٢٠	٦٨٢	١١٢٤١٤	١٢٣٢٤٨٢	٦٢٩٣٥٩٣	٣٤١٦٤٥٧	٢٨٧٧١٣٦
٢٠٢١	٧٨١	١١٥٨٦٩	١٣٧١٢٢٤	٨٢٢٩٣٨٢	٤٢١٢٩١٥	٤٠١٦٤٦٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي, سنوات متفرقة .

وبالرغم من التوجهات الحكومية لاتباع آلية السوق نجد ان قيمة الانتاج اتخذت وضعاً غير مستقر بحيث بلغت (١١٣٠٢.١) مليون دينار عام (٢٠٠٣) لترتفع الى (٢٣٦٧١٧.٧) مليون دينار عام (٢٠٠٤) ولتنخفض مرة اخرى عام (٢٠٠٦) ولتصل الى (١٩٥١٥.٧) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٠.١٤٦٣٪) ونتيجة للإغراق السلعي للأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الانتاج للمنتج الوطني ادى ذلك الى انخفاض مجموع المبيعات ولنفس المدة حيث انخفض مجموع المبيعات من (٧٥٤٩٦.٣٨) مليون دينار الى (٥٩٨٥.٧٨) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-٠.٠٥٦٥%) اما بخصوص قيمة مستلزمات الانتاج نجدها حققت معدل نمو سنوي مركب قدره (٠.٠٧٢٥٪) , اما فيما يتعلق بالقيمة المضافة للإنتاج فكانت متناغمة مع الزيادة الحاصلة بقيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج فسجلت معدل نمو سنوي مركب قدرة (0.2433%) .

المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) :

اما بخصوص المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) نجد ان مجوعة مؤشرات الاداء للمنشآت متوسطة الحجم قد اتصفت بالتبذب ايضاً، حيث استمر عدد المنشآت بالانخفاض من (٥٧) منشأة عام (٢٠٠٧) الى (٥٦) منشأة عام (٢٠١٠) محققاً معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-٠.٠٠٦٦٣%) وجاء انخفاض عدد العمال متناغماً مع انخفاض عدد المنشآت وللمدة نفسها حيث سجل معدل النمو السنوي لعدد العمال نمواً سالباً قدره (-٠.٠٦١٦%) وهذا كله جاء نتيجة اغلاق العديد من المنشآت ابوابها لعدد من الاسباب ومنها تدمير البنى التحتية وتدهور الجانب الامني والاقتصادي للبلد وارتفاع تكاليف الانتاج مما جعل هذه الصناعات غير قادرة على منافسة السلع المستوردة لارتفاع اسعار المنتج الوطني مما دفع بالعديد من المنشآت الى تسريح المئات من

العمال واغلاق ابوابها مما زاد من نسبة البطالة في العراق وعلى الرغم من زيادة الاجور ورواتب العمال من (٣٤٧٤) مليون دينار عام (٢٠١٠) بعد ان كانت (٢٨٣٦٠٦) مليون دينار عام (٢٠٠٧) وبمعدل نمو سنوي مركب (٠.٠٦٩٩٠٥) الا انها زيادة ضئيلة وخاصة اذا ماقورنت بالزيادة الحاصلة في المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) اما فيما يخص قيمة الانتاج فشهدت ارتفاعاً لتصل الى معدل نمو قدرة (٠.١٢١٩٠%) بينما يلاحظ ان قيمة مستلزمات الانتاج شهدت تذبذباً واضحاً مابين ارتفاع وانخفاض. ففي عام (٢٠٠٩) انخفضت لتبلغ (١٠٧٧٩.٩) مليون دينار بعد ان كانت (١١٤٤٤.٥) مليون دينار عام (٢٠٠٧)، ثم لتعاود الارتفاع لتبلغ (١٤٠٣٧.١) مليون دينار عام (٢٠١٠) مسجلة نسب نمو ضعيفة جدا بلغت (٠.٠٧٠٤٪) بينما استمر مجموع المبيعات بالانخفاض وبمعدل نمو سالب (٠.٠٠٠٩٧-%) ليؤكد مجدداً عدم قدرة منتجاتنا الوطنية على منافسة السلع المستوردة لردائتها وعدم جودتها , اما فيما يتعلق بالقيمة المضافة فقد ارتفعت من (7024.2) مليون دينار عام (٢٠٠٧) لتبلغ (12043.1) مليون دينار محققة معدل نمو مركب قدرة (0.1968%) وهذا يدل على وجود تحسن واضافة وفورات في مستلزمات الانتاج.

المدة (٢٠١١ - ٢٠٢١)

من خلال الطلاع على الجدول رقم ٢ يتضح ارتفاع اعداد المنشات الصناعية للسنوات ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بشكل ملحوظ بسبب السياسة التي اتبعتها الدولة من خلال زيادة القروض الصناعية فقد ارتفع عدد المنشات من ٥٦ منشاة عام ٢٠١٠ الى ٢٢٦ منشاة عام ٢٠١٣, وبالمقابل ازداد عدد العاملين من ٩٢٣ عام ٢٠١٠ الى

٣٥٢٥ عاملا و يقابله زيادة ملحوظة في القيمة المضافة بزيادة قدرها ٨٥ مليون دينار .

الا ان اعداد المنشات الصناعية المتوسطة الحجم كما هي الكبيرة تناقص عددها بعد عام ٢٠١٤ بسبب الوضع المني في بعض المحافظات العراقية كما نوهنا سابقا فقد انخفض عدد المنشات الصناعية الى ١٢٠ و ٩٢ منشاة للاعوام ٢٠١٤ و٢٠١٥ على التوالي وهذا ينطبق على اعداد العاملين والقيمة المضافة , الا انها بدات بالتحسن نوعا ما بعد عام ٢٠١٧ بعد عمليات التحرير

ليصل الى ٢٠٣ منشاة صناعية متوسطة الحجم عام ٢٠٢١ ومع هذا فهو لم يصل الى العدد الذي كان علية قبل احداث ٢٠١٤ بسبب التخريب الذي اصاب الكثير من المنشات الصناعية والتي توقفت نهائيا عن العمل , وهذا ينطبق طبعا بالنسبة لاعداد العاملين والقيمة المضافة .

الجدول (٢)

مؤشرات أداء المنشأت الصناعية متوسطة الحجم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنة	عدد المنشآت (منشأة) (١)	أعداد العمال (الف عامل) (٢)	أجور ورواتب العمال (مليون دينار) (٣)	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (٤)	قيمة مستلزمات لإنتاج (مليون دينار)(٥)	القيمة المضافة (مليون دينار) (7=4-5)
٢٠٠٣	٧٨	١٣٩٢	١٢٣٧	١١٣٠٢	٧٠٢٧	٤٢٧٥
٢٠٠٤	٩٢	١٦٦٨	٢٤٩٠	٢٣٦٧١	١٧٥٧٢	٦٠٤٥
٢٠٠٥	٧٦	١٣٩٧	٢٧٢١	٢٤٣٤٨	١٦٣٤٢	٨٠٠٦
٢٠٠٦	٥٢	٩٦٠	٣٤٨٦	١٩٥١٥	٩٢٩٩	١٠٢١٦
٢٠٠٧	٥٧	١١١٧	٢٨٣٧	١٨٤٦٩	١١٤٤٤	٧٠٢٥
٢٠٠٩	٥١	٨٧١	٣٠١٤	١٨٥٢٤	١٠٧٧٩	٧٧٤٥
٢٠١٠	٥٦	٩٢٣	٣٤٧٤	٢٦٠٨٠	١٤٠٣٧	١٢٠٤٣
٢٠١١	١٥٩	٢٤٣١	١٢٤٥٩	١٢٣١٣٤	٦٥٨٥٢	٥٧٢٨٢
٢٠١٢	٢١٨	٣٣٥٧	١٩٨٤٦	١٨٧٢٠٠	١٠٨٣٢٣	٧٨٨٧٧
٢٠١٣	٢٢٦	٣٥٢٥	٢١٨٠٣	٢٤٠٨٤٧	١٤٣٣٥١	٩٧٤٩٦
٢٠١٤	١٢٠	١٩١٦	١٠٩٩١	١٠٩٩٠٠	٦٤٢٠٠	٤٥٧٠٠
٢٠١٥	٩٢	١٤٩١	٩٦١٠٠	٨٢٥٤٢	٤٧٠٠٠	٣٥٥٤٢
٢٠١٦	١٧٩	٢٤٤٩	١٥٦٢٣	١٤٢٨٦٣	٨٤١٣١	٥٨٧٣٢
٢٠١٧	١٨٢	٢٥٢١	١٦٠٦٥	١١٠٠٠٠	٦١٦٠٥	٤٨٠٠٠
٢٠١٨	١٩٨	٢٦٢٤	١٦٩١٣	١٣٢٢٤٢	٦٨٢٧٦	٤٨٣٩٥
٢٠١٩	-	-	-	-	-	-
٢٠٢٠	١٨٨	٢٦٣٩	١٦٧٠٣	١١٧٥١٩	٦٥٧٨٦	٥١٧٣٣
٢٠٢١	٢٠٣	٢٨٥٣	١٧٩١٦	١٥٦٥١٢	٨١٦٥٥	٧٤٨٥٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي, سنوات متفرقة .

لم يعد تقرير للمنشآت الصناعية المتوسطة لعام ٢٠٠٨ (بسبب التعداد).

ج- **مؤشرات أداء المنشآت الصناعية صغيرة الحجم .**

تعد الصناعات الصغيرة ركيزة اساس لنمو وتطور الصناعة والاقتصاد العراقي , من خلال دورها في الانتاج والاستثمار ومصدرا للدخل , لقدرتها في تقديم فرص التوظيف , وحيزا" واسعا" لنشاط القطاع الخاص الصناعي , غير ان هذة الصناعات وخلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٠) شهدت تدهورا" وتذبذبا" كبيرا" في مؤشرات ادئها ومعدلات نموها في العراق , وكما يوضح ذلك (الجدول٣) والاشكال والتي من خلالها يمكن الخروج بمجموعة من الملاحظات يمكن اجمالها وكالأتي :

المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٦) :

من خلال معطيات الجدول (٣) يتضح ان عدد المنشآت الصغيرة عانى من اختلال وتذبذب واضح خلال هذه المدة، فبعد ان كان عدد المنشآت (١٧٢٠٢) منشأة عام (٢٠٠٣) ارتفع ليبلغ (١٧٤٥١) منشأة عام (٢٠٠٤) بزيادة قدرها (٢٤٩) منشأة، عاد لينخفض عام (٢٠٠٦) وليبلغ (١١٦٢٠) منشأة وبمعدل نمو سالب قدره (-٠.٠٩٣٤%) نتيجة التدهور الاقتصادي والناتج عن التدهور الامني والذي ادى الى افلاس هكذا مشاريع، وينطبق الامر كذلك على اعداد العمال والذي انخفض هو الاخر من (٤٨٩٠٦) عامل عام (٢٠٠٣) الى (٤٦٤٩٤) عامل عام (٢٠٠٦) وبمعدل نمو سالب قدره (-٠.٠١٢٥%)، في حين زادت اجور ورواتب العاملين الى (٧٦٧٠٩) مليون دينار عام (٢٠٠٦) بعد ان كانت (٣٠٦٩١) مليون دينار عام (٢٠٠٣) وبمعدل نمو سنوي مركب (٠.٢٥٧٣٪) الا ان هذه الزيادة لم تأتي نتيجة زيادة عدد العاملين وبالتالي زيادة رواتبهم، وانما جاءت نتيجة التضخم الحاصل في العملة والذي ادى الى زيادة غير حقيقية في الرواتب لهؤلاء العمال، في حين نجد ان قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج حققت معدلات نمو مركبة موجبة للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٦)

بلغت (٠.٢٧٩٨٪) و (٠.٢٩٦٣٪) وعلى التوالي , وهكذا كان الحال للقيمة المضافة والتي ارتفعت هي الاخرى الى (486661) مليون دينار للعام (٢٠٠٦) بعد ان كانت (192825) مليون دينار عام (٢٠٠٣) محققة" معدل نمو سنوي مركب قدرة (0.2604%) للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

المدة (٢٠٠٧- ٢٠١٠) :

رغم محاولات اعادة تأهيل بعض المنشآت الا ان عدد المنشآت استمر بالتراجع، فبعد ان كان عدد المنشآت الصغيرة (١٣٤٠٦) منشأة عام (٢٠٠٧) انخفض ليبلغ (١١١٣١) منشأة عام (٢٠١٠) وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (٠.٠٦٠١- %) وكان هذا الانخفاض استمراراً للانخفاض الحاصل في المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٦) ولذات الاسباب من تدمير البنى التحتية والتدهور الامني والاقتصادي الذي عاشه العراق في تلك المدة، وكما هو الحال فأن اعداد العمال تناقصت ايضاً ولتسجل معدل نمو سالب قدره (٠.١١٧٧-%) في حين اجور ورواتب العمال استمرت بالارتفاع لتبلغ (١٠٥٩٧٩) مليون دينار عام (٢٠١٠) بعد ان كانت (٩٦٣٢٢) مليون دينار عام (٢٠٠٧) وبمعدل نمو (٠.٠٣٢٣٪) وهي زيادة غير حقيقية وكما اوضحنا سابقاً جاءت نتيجة التضخم الحاصل في العراق وانخفاض قيمة العملة، اما قيمة الانتاج، وقيمة مستلزمات الانتاج فحققت ارتفاعاً هي الاخرة فبلغت (١٥٥٦٣٣٦) مليون دينار و (٥٦٩٧٤٧) مليون دينار للعام (٢٠١٠) وعلى التوالي بعد ان كانت (٨١٢٤٤) مليون دينار و (٤٦٧١٩٠) مليون دينار للعام (٢٠٠٧) ، وجاءت هذه الزيادة نتيجة التضخم وزيادة اسعار المواد الاولية التي ادت الى زيادة تكاليف الانتاج , واستمرارا" للتحسن في وفورات الانتاج سجلت القيمة المضافة للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) تحسنا"

واضحا" من خلال بلوغها معدل نمو سنوي مركب بلغ (0.4190%) وهو ضعف ماتم تسجيلة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) مما يعطي انطباعا" بتحسن وفورات الانتاج.

مما تقدم نستنتج , رغم وجود بعض التحسن لدى بعض من مؤشرات اداء الصناعات الصغيرة في العراق الا اننا نلاحظ حدوث تذبذب كبير فيها للمدة الاجمالية (٢٠٠٣-٢٠١٠) نتيجة للتدهور الاقتصادي وتدمير البنى التحتية والذي اثر كثيراً على تطور الصناعات وبكل اشكالها، ومنها الصناعات التحويلية العراقية .

المدة (٢٠١١- ٢٠٢١)

من الاطلاع على الجدول رقم ٣ يتضح الارتفاع الملحوظ لاعداد المنشات الصناعية الصغيرة للسنوات ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ عما كانت عليه عام ٢٠١٠ بما يقارب الأربعة أضعاف العدد بسبب التشجيع الذي اتبعته الدولة بعد عام ٢٠١٠ بتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة من خلال القروض الميسرة , وهذا ينطبق على أعداد العاملين والقيمة المضافة .

وقد تراجعت اعداد المنشات الصناعية الصغيرة كما هو الحال للمنشات الصناعية المتوسطة والكبيرة عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ , بسبب الوضع الأمني آنذاك وسقوط بعض المحافظات العراقية بيد التنظيمات الإرهابية وبالتالي ادى الى تقلص اعداد هذه المنشات الصناعية الصغيرة واعداد العاملين والقيمة المضافة , الا ان أعداد المنشات الصغيرة قدر تعافى بعد عام ٢٠١٦ بعد تحرير المحافظات العراقية من تنظيم داعش الإرهابي .

الجدول (٣)

مؤشرات أداء المنشأت الصناعية صغيرة الحجم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنة	عدد المنشآت (منشأة) (١)	أعداد العمال (الف عامل) (٢)	أجور ورواتب العاملين (مليون دينار) (٣)	قيمة الإنتاج (مليون دينار) (٤)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار) (٥)	القيمة المضافة (مليون دينار) (6=4-5)
٢٠٠٣	١٧٢٠٢	٤٨٩٠٦	٣٠٦٩١	٤١١٣٦٢	٢١٨٥٣٧	١٩٢٨٢٥
٢٠٠٤	١٧٤٥١	٦٣٣٨١	٦٦١٨٢	٨١٥٩٧٨	٥٠٥٩٥٩	٣١٠٠١٩
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٣٦٣٧٩	٥٥٨١٠	٦٥٨٦٥٥	٣٨٢٢٥٤	٢٧٦٤٠١
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٤٦٤٩٤	٧٦٧٠٩	١١٠٣٧٥٧	٦١٧٠٩٦	٤٨٦٦٦١
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٥٣٦٧٩	٩٦٣٢٩	٨١٢٤٤١	٤٦٧١٩٠	٣٤٥٢٥١
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	٢٧٧٨٠	٦٥١٠٩	٨١٥٩٥٤	٣٨٩٢٣١	٤٢٦٧٢٣
٢٠١٠	١١١٣١	٣٦٨٩٨	١٠٥٩٧٩	١٥٥٦٣٣٦	٥٦٩٧٤٧	٩٨٦٥٨٩
٢٠١١	٤٧٢٨١	١٤٥٣٨٥	٤٠٦٦١٥	٣٨٩٦٢٦٧	١٩٦٤٩٢٢	١٩٣١٣٤٥
٢٠١٢	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠	٤٨٥٥٥٧	٤٥٦٧١٠٢	٢٠٦٦٢٩٥	٢٥٠٠٨٠٧
٢٠١٣	٢٧٦٩٤	٩٢٠٥٩	٢٨٨٥٧٣	٣٢٨٩٧١٠	١٩٠١١٢٠	١٣٨٨٥٩٠
٢٠١٤	٢١٨٠٩	٨٤٢٧٢	٢٥٩٧٦٢	١٩٢٤٩٨٠	٩٣٢٤٧٠	٩٩٢٥١٠
٢٠١٥	٢٢٤٨٠	٦٧١٥٧	٢٦١٤٩٢	١٨٢٣٩٦٨	٩٧٨٧٥٤	٨٤٥٢١٤
٢٠١٦	٢٥٩٦٦	٨١٩٢٠	٣٣٣١١١	٢٠٧٩٩١٤	١٠٢٦٥١٩	١٠٥٣٣٩٥
٢٠١٧	٢٧٨٥٦	٩٣٦٤٤	٣٠٤٤١٢	٢٠١٦٣٣٠	١٠٠٨٤٩٥	١٠٠٧٨٣٥
٢٠١٨	٢٥٧٤٧	٨٣٣٧٥	٢٩٨٨٠١	١٩٣٩٢٨٨	١٠٢٧٢٧٩	٩١٢٠٠٩
٢٠١٩	٢٥٨٢٨	٨٢٦١٦	٢٧٩٦١٤	١٧٣٨٦٦٤	٩١٠٨٧٦	٨٢٧٧٨٨
٢٠٢٠	٢٦٢٤٧	٨٦٦٦٣	٢٨٥٩٠٨	١٧٥١٥٥٨	٩١٥٨٣٠	٨٣٥٧٢٨
٢٠٢١	٢٦٧٧٢	٩٠٨٩٤	٣٦٠٨٩٣	٢٥١٩٨٩٠	١٤٣٠٢٢٩	١٠٨٩٦٦١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات , مديرية الإحصاء الصناعي, سنوات متفرقة .

*** لم يصدر تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لعام ٢٠٠٨ (بسبب التعداد السكاني).**

ان حالة الخلل التي تعاني منها الصناعات التحويلية ادت الى ضعف ادائها الاقتصادي , في ظل غياب دور الدعم الحكومي الواضح لهذه الصناعات من خلال اجراءات فاعلة لدعم الانتاج الصناعي في مواجهة الاغراق السلعي , وكون العراق اصبح مستوردا رئيسا لأنواع السلع كافة [*].

٢- مؤشر نسبة الناتج المحلي للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي:-

يُعد مؤشر مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلاله, قياس تطور هذا القطاع وأهميته في الاقتصاد القومي ، وطبقاً لمعيار الأمم المتحدة لتصنيف الدول الصناعية وتطورها في المجال الصناعي, والتي قسمت الدول إلى فئات أربع هي: دول غير صناعية يتراوح فيها مساهمة ناتج الصناعة التحويلية ما بين (صفر- ٢٠٪) من الناتج المحلي إجمالي, وفئة ثانية تضم دولاً في طور التصنيع يتراوح فيها مساهمة ناتج الصناعة التحويلية فيها ما بين (٢٠-٤٠ %) من الناتج المحلي الإجمالي, وفئة ثالثة تضم دولاً نصف صناعية يتراوح فيها ناتج الصناعة التحويلية ما بين (٤١- ٦٠٪)، وفئة أخيرة تشمل دولاً صناعية يزيد فيها نصيب الصناعة التحويلية عن (٦٠٪) من أجمالي الناتج

[*] لم يتم اعتماد مؤشر التجارة الخارجية كأحد مؤشرات تقييم واقع الصناعة التحويلية كون معظم البيانات غير دقيقة في ظل تعدد المنافذ الحدودية وعدم وجود الية لتسجيل الاستيرادات والصادرات وفق نظام دقيق.

المحلي, وسوف يتم تطبيق هذا المعيار على الصناعة التحويلية في العراق . (الصاوي، ٢٠٠٢)[١]

ولعل أهم ما يميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق هو انخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى غير النفطية, لا سيما بعد احداث حرب الخليج الثالثة سنة ٢٠٠٣, أما بالنسبة لمدى مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي فإنه يُعد من المؤشرات المهمة التي يمكن من خلاله قياس تطور هذا القطاع وأهميته في الاقتصاد القومي. ومن خلال الجدول (٤)، يمكن تتبع مدى تطور مساهمة الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي :

[١] –(الصاوي ، ٢٠٠٢) محمد مكرد ثابت عوض الصلوي, الصناعة التحويلية في اليمن، الواقع وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة،٢٠٠٢، ص١١٢.

الجدول (٤)

نصيب الناتج المحلي للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) بالأسعار الجارية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	الناتج المحلي للصناعة التحويلية (مليون دينار)	مساهمة ناتج الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠٠٣	٢٩٥٨٥٧٨٨	٨٥٤٢٣١,٦	٢,٨
٢٠٠٤	٥٣٤٩٩٢٣٨,٥	٩٣٧٦٨١,٦	١,٧
٢٠٠٥	٧٣٩١١٠٨٨,٣	٩٧١٠٣١,٣	١,٣
٢٠٠٦	٩٦٠٦٧١٦٠,٦	١٤٧٣٢١٨,٣	١,٥
٢٠٠٧	١١١٩٦١٢٣٠,٢	١٨١٧٩١٣,٨	١,٦
٢٠٠٨	١٥٨٤٤٣٥٨٤,٤	٢٦٤٤١٧٣,٠	١,٦
٢٠٠٩	١٣١٦٣٢٢١٠	٣٤١١٢٩١,٩	٢,٦
٢٠١٠	١٦٣١٠٤٧٣٩,٢	٣٦٧٨٧١٤,٦	٢,٢
٢٠١١	٢١٨٦١٧٨٣٤,٨	٦١٣٢٧٦٠,٨	٢,٨
٢٠١٢	٢٥٥٧٢٧٠٦٨,٥	٦٩١٩٤٤٩,٢	٢,٧
٢٠١٣	٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢	٦٢٨٦٩٤٢,٤	٢,٢
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	٤٩٩٩٢٣٣,٩	١,٨
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٤٢٣٤٧١٦,٩	٢,١
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٤٤٣٦٤٤٢,٧	٢,٢
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٤٨١٩٨٩٦,٤	٢,١
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨٨٧٤,٠	٥٤٦٤٣٧١,٦	٢
٢٠١٩	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	٥٩٠٢٩٦١,٤	٢,١
٢٠٢٠	٢١٥٦٦١٥١٦,٥	٥٥٨٢٢٤١,٥	٢,٢
٢٠٢١	٣٠٥١٩١٣٧٥,٨	٦٧١٤٢٨٦,٠	٢,٢

المصدر : الباحثين بالاعتماد على: جمهورية العراق, جمهورية العراق, وزارة التخطيط ، مديرية الحسابات القومية سنوات متفرقة.

***مساهمة ناتج من عمل الباحثين على:-**

المصدر:

(١) جمهورية العراق, وزارة التخطيط, دائرة التخطيط الصناعية, شعبة الصناعات الكبيرة, سنوات متفرقة.

(٢) جمهورية العراق, وزارة الصناعة والمعادن, الدائرة الاقتصادية, بيانات(غير منشورة), سنوات متفرقة.

من بيانات الجدول (٤) يتضح لنا أنّ نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين (١.٣– ٢.٨) وبمعدل بلغ (٢ %) لجميع سنوات الدراسة من أجمالي ناتج المحلي .

يتضح بأن العراق لا يزال يعد من الدول الأقل نمواً في العالم ، لا يزال القطاع الصناعي فيه متخلفاً ولا يشكل أهمية كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي, بسبب تقادم معدات الانتاج, وفتح الأسواق بعد عام (٢٠٠٣), وتدفق السلع الأجنبية المستوردة, وظهور ما يسمى (إغراق السلع), فضلاً عن رفع الدعم الحكومي الذي كان يقدم إلى مدخلات الانتاج قبل عام (٢٠٠٣), وضعف الطاقة الكهربائية التي تعطل عملية الانتاج وتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج للمعامل, وتوقف نسبة عالية من مصانع القطاع الخاص عن العمل بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية .

٣– مؤشر حصة صادرات منتجات الصناعات التحويلية من مجموع الصادرات السلعية:–

يشكل أداء الصادرات المحور الرئيس للتنافس في الأسواق الدولية ، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تقييم الصادرات, ومساهمتها في بناء قاعدة تنافسية هو مؤشر حصة الصادرات التحويلية من الصادرات السلعية ، وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى أنموذجٍ مبني على الاستفادة من تصنيع السلع التحويلية, والابتعاد عن تصدير السلع الأولية .

يمثل هذا المؤشر جوهر سياسة تشجيع الصادرات الصناعية, والتركيز على أنشاء صناعات منتجة للسلع المعدة لأغراض التصدير يكون باستخدام التقانة, التي قد تكون كثيفة العمل, أو كثيفة رأس المال استناداً إلى المعطيات الاقتصادية للدولة . وهنا يمكن القول بأنّ الصادرات الصناعية هي الصورة العاكسة لمدى التطور الحاصل في

قطاع الصناعة التحويلية , وأنّ التوسع في الصادرات يؤدي إلى تعجيل النمو، وقد كانت حصة الصادرات الصناعية قياساً إلى حصة الصادرات السلعية الإجمالية متفاوتةً بشكل ملحوظ، كما مبين في الجدول (٥) :

الجدول (٥)

حصة الصادرات التحويلية من الصادرات السلعية بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

السنة	الصادرات التحويلية (مليون دينار)	الصادرات السلعية الإجمالية (مليون دينار)	مساهمة الصادرات التحويلية من الصادرات السلعية
٢٠٠٣	----------	----------	-------
٢٠٠٤	١٦	٣٦	٤٤,٤
٢٠٠٥	٦	٢٥	٢٤
٢٠٠٦	١٢	٢١	٥٧
٢٠٠٧	٤٧٧٣٢	٢١٨٣٨٤	٢١,٩
٢٠٠٨	٦٧٧٥٩	٢٤٠٣٦١	٢٨,١
٢٠٠٩	٧١	١٦٥	٤٣
٢٠١٠	١٥٢	١٩٦	٧٧,٥
٢٠١١	٦٤٢٢٦	٩٦١٦٨	٦٦,٨
٢٠١٢	١٢	٣٣	٣٦,٤

المصدر : الباحثين بالاعتماد على : جمهورية العراق, إحصاءات وزارة التخطيط ، مديرية إحصاء التجارة الخارجية, سنوات متفرقة.

***لا توجد إحصائيات لسنة (٢٠٠٣) بسبب الحرب .**

يتضح من الجدول (٥) انخفاض الصادرات السلعية بشكلٍ كبيرٍ وملحوظٍ فضلاً عن انخفاض الصادرات التحويلية، مما يدل على أنَّ العراق بعيد عن توظيف سياسة ترويج صادرات الصناعات الإنتاجية المبنية على السلع الحقيقية, وأنّ القطاع الأولي مازال مسيطراً على أداء قطاع الصادرات, وذلك نتيجةً لسيطرة القطاع النفطي على أداء

الصادرات العراقية فضلا عن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ والتي اثرت على المنتج الوطني من خلال عزوف المواطن العراقي عن البضاعة الوطنية لاسباب الجودة والسعر .

نستنتج من ذلك أن هذا الواقع الصعب والخطير يتزامن مع الانفتاح التجاري المستعجل الذي يعرفه الاقتصاد العراقي,كشف النقاب عن ضعف الصناعة الوطنية العامة وغياب الرؤية التامة للإستراتيجية الصناعية الخاصة بهذا القطاع الصناعي

الاستنتاجات

١- شهد قطاع الصناعة التحويلية بشكل عام تراجعا كبيرا نتيجة للعقوبات التي خلفت اثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي،والمتمثلة بالعقوبات الاقتصادية في تسعينيات القرن الماضي مما اثر على عدم ادخال وسائل الانتاج الحديثة وتقادم وسائل الانتاج وانتهاء عمرها الانتاجي واندثار الكثير منها بسبب عدم توفر المواد الاولية وقطع الغيار التي تسوق من الخارج .

٢- التدمير الكامل في منظومة الطاقة الكهربائية بداية التسعينات مما ادى الى العجز في توفير الطاقة الكهربائية و تعطيل عملية الانتاج او انخفاض في الطاقة الانتاجية للمصانع في القطاع العام والخاص .

٣- توقف معظم المنشات الصناعية بعد عام ٢٠٠٣ بسبب سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها الدولة مما ادى الى المنافسة الكبيرة من قبل المنتجات المستوردة للمنتجات الوطنية

٤- انخفاض عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى حد سواء للمدة من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٦ وجاء هذا الانخفاض الى تدمير البنى التحتية للاقتصاد

العراقي وعدم توفر المواد الاولية لاستمرار هذه المنشآت، على عكس اعداد العمال للمنشات الصناعية الكبيرة والتي ازدادت بوتيرة متزايدة، وسبب هذه الزيادة هي محاولة الدولة زيادة التشغيل للقضاء على البطالة مما ادى الى حدوث بطالة مقنعة في هذه المنشآت

٥- شهدت المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠) ارتفاعاً ملحوظاً في المنشات الصناعية الكبيرة وجاءت هذه الزيادة نتيجة إعادة تأهيل العديد من المنشأت وإعادتها الى العمل بعد ان طال العديد منها التدمير والخراب خلال المدة السابقة، وكذا الحال بالنسبة لاعداد العمال وأجورهم والتي ازدادت

٦- أما المدة من ٢٠١١ لغاية ٢٠٢١ فقد شهد هناك ارتفاع لاعداد المنشات الصناعية الصغيرة للسنوات ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ عما كانت عليه عام ٢٠١٠ بما يقارب الأربعة أضعاف العدد بسبب القروض الميسرة من خلال التشجيع الذي اتبعته الدولة بعد عام ٢٠١٠ بتنمية المشاريع الصناعية الصغيرة , وهذا ينطبق على أعداد العاملين والقيمة المضافة , وقد تراجعت اعداد المنشات والعاملين والقيمة المضافة للصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة عام ٢٠١٤ و٢٠١٥ , بسبب الوضع الأمني آنذاك , الا ان أعداد المنشات الصغيرة قد تعافى بعد عام ٢٠١٦ بعد تحرير المحافظات العراقية من تنظيم داعش الإرهابي .

٧- بالنسبة لمؤشر نسبة الناتج المحلي للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي يتضح بأن يشكل أهمية كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي, بسبب تقادم معدات الانتاج, وفتح الأسواق بعد العراق لا يزال يعد من الدول الأقل نمواً في العالم ، ولا يزال القطاع الصناعي فيه متخلفاً ولا عام (٢٠٠٣), فضلاً عن رفع الدعم الحكومي الذي كان يقدم إلى مدخلات الانتاج قبل عام (٢٠٠٣), وضعف الطاقة

الكهربائية التي تعطل عملية الانتاج وتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج للمعامل, وتوقف نسبة عالية من مصانع القطاع الخاص عن العمل بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية .

٨- أما مؤشر حصة صادرات منتجات الصناعات التحويلية من مجموع الصادرات السلعية فانه يشير الى انخفاض الصادرات السلعية بشكلٍ كبيرٍ وملحوظٍ فضلاً عن انخفاض الصادرات التحويلية، مما يدل على أنَّ العراق بعيد عن توظيف سياسة ترويج صادرات الصناعات الإنتاجية المبنية على السلع الحقيقية, وأنّ القطاع الأولي مازال مسيطراً على أداء قطاع الصادرات, وذلك نتيجةً لسيطرة القطاع النفطي على أداء الصادرات العراقية.

المقترحات

١- تاهيل منظومة الطاقة الكهربائية في العراق كونها تعد من اهم عوامل الإنتاج للمنشاة الصناعية

٢- تحديد سياسة الباب المفتوح للمنتجات المستوردة لغرض حماية المنتجات الصناعية الوطنية وبالتالي تعزيز الصناعة الوطنية

٣- محاولة زيادة التخصيصات المالية في الموازنات السنوية لجانب القطاع الصناعي لغرض تاهيل الصناعات المتوقفة عن العمل والتي نالها التدمير بسبب الاحداث المتتالية التي تعرض لها البلد .

الهوامش:

١- القريش، مدحت كاظم.(٢٠١٠). تأثيرات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني، مجلة المنصور، العدد ١٤، السنة العاشرة، عدد خاص، الجزء الأول.

٢- الصاوي , محمد مكرد ثابت عوض.(٢٠٠٢). الصناعة التحويلية في اليمن، الواقع وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة.

٣- الشاوي , عبد الله نجم, ومحمد, عامر احمد (٢٠١١)., دور الدولة في دعم القطاع الصناعي, مجلة الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد التاسع والثمانون.

٤ - وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي, سنوات متفرقة .

٥ - جمهورية العراق. إحصاءات وزارة التخطيط ، مديرية إحصاء التجارة الخارجية, سنوات متفرقة.

٦ - جمهورية العراق. وزارة التخطيط, دائرة التخطيط الصناعية, شعبة الصناعات الكبيرة, سنوات متفرقة.

٧ - جمهورية العراق. وزارة الصناعة والمعادن, الدائرة الاقتصادية, بيانات(غير منشورة), سنوات متفرقة.

المصادر

١- الصاوي , محمد مكرد ثابت عوض , الصناعة التحويلية في اليمن، الواقع وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير(غير منشورة), كلية الادارة والاقتصاد, جامعة البصرة،٢٠٠٢ .

٢- القريش ، ٢٠١٠ القريش , مدحت كاظم ، تأثيرات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني، مجلة المنصور، العدد ١٤، السنة العاشرة، عدد خاص، الجزء الأول، ٢٠١٠

٣- الشاوي , عبد الله نجم , وعامر احمد محمد, دور الدولة في دعم القطاع الصناعي, مجلة الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد التاسع والثمانون, .٢٠١١
(الشاوي &عامر , ٢٠١١).

٤- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الصناعي, سنوات متفرقة .

٥- جمهورية العراق, إحصاءات وزارة التخطيط ، مديرية إحصاء التجارة الخارجية, سنوات متفرقة.

٦- جمهورية العراق, وزارة التخطيط, دائرة التخطيط الصناعية, شعبة الصناعات الكبيرة, سنوات متفرقة.

٧- جمهورية العراق, وزارة الصناعة والمعادن, الدائرة الاقتصادية, بيانات(غير منشورة), سنوات متفرقة.

Sources:

1. Al-Sawi, M. M. T. A. (2002). *Manufacturing industry in Yemen: Reality and future prospects* (Unpublished master's thesis). College of Administration and Economics, University of Basra.
2. Al-Quraish, M. K. (2010). The effects of Iraq's accession to the World Trade Organization on Iraqi industry and the national economy. *Al-Mansour Journal*, 14 (Special Issue, Part 1).
3. Al-Shawi, A. N., & Mohammed, A. A. (2011). The role of the state in supporting the industrial sector. *Journal of Administration and Economics*, Al-Mustansiriya University, (89).
4. Ministry of Planning, Central Organization for Statistics and Information Technology, Directorate of Industrial Statistics, various years.
5. Republic of Iraq, Ministry of Planning Statistics, Directorate of Foreign Trade Statistics, various years.
6. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Industrial Planning Department, Large Industries Division, various years.
7. Republic of Iraq, Ministry of Industry and Minerals, Economic Directorate, data (unpublished), various years.